



نجاح اصلاحات قطاع التأمين الجزائري رهينة معالجة اشكالية ضعف ثقافة التأمين (2017-2006)
The success of the reforms of the Algerian insurance sector is hostage
to the problem of weak insurance culture (2006-2017)

ليوزي ريم طالبة دكتوراه (جامعة البليدة 2 لونيبي علي)
البريد الالكتروني: rym.assurance@gmail.com
كريم بيشاري أستاذ محاضر أ (جامعة البليدة 2 لونيبي علي)
البريد الالكتروني: karimbichari@yahoo.com

تاريخ الاستلام : 2018/12/08 ؛ تاريخ المراجعة : 2019/07/04 ؛ تاريخ القبول : 2019/10/07

الملخص

تهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على الدور الهام لقطاع التأمين الجزائري بالنسبة للاقتصاد الوطني، الذي لا يزال يعاني من العديد من التحديات جراء استمراره على نفس المنوال منذ استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية، في الوقت الذي يبقى قطاعا استراتيجيا كقطاع التأمين غير قادر على تطوير أدائه وكذا مساهمته في الاقتصاد الوطني، بسبب العديد من المشاكل والصعوبات التي يواجهها هو الآخر، لتعمل الحكومة الجزائرية على معالجتها في كل مرة بتبنيها لجملة من الإصلاحات، التي نرغب في التعرف على مدى معالجتها للتحدي الرئيسي التي يواجهه القطاع والمتمثل في ضعف ثقافة التأمين.

الكلمات المفتاحية . الإصلاحات، ضعف ثقافة التأمين، قطاع التأمين

تصنيف JEL:G22.

Abstract

The insurance sector is the mainstay of any economy and its main engine for its important contribution to injecting capital into investments that can move the economy forward and the same for the Algerian economy, which is still suffering from many problems because it continues in the same way since Algeria restored its national sovereignty. Strategic as the insurance sector is unable to develop its performance as well as its contribution to the national economy because of the many challenges it faces for the Algerian government to deal with every time it adopts a number of reforms which we wish to shed light on its role in addressing the To the main challenge faced by the sector and the weakness of the insurance culture.

Keywords : Reforms, weak insurance culture, insurance sector

JEL classification : G22.

تمهيد:

يعتبر قطاع التأمين الجزائري من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعول عليه الحكومة الجزائرية، لتمويل العديد من المشاريع التنموية من خلال أدواره في جمع رؤوس الأموال الهامة، وكذا قدرته على جلب العملة الصعبة من خلال تجاوزه للحدود الجغرافية للقيام بعمليات التأمين وإعادة التأمين، غير أنه إلى غاية اليوم لم يستطع قطاع التأمين الجزائري التحرر من القيود التي تسمح له بتطوير أدائه، وكذا مساهمته في الاقتصاد الوطني، بسبب الكثير من التحديات التي يواجهها وأبرزها ضعف ثقافة التأمين عند الفرد الجزائري، والتي وقفت كتحدٍ رئيسي أمام نجاح الإصلاحات التي تبنتها الحكومة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي.

الإشكالية:

بناء على هذا الوصف نرغب في طرح الإشكالية التالية: ما مدى نجاح الإصلاحات المتبناة من طرف الحكومة الجزائرية في معالجة ضعف ثقافة التأمين والنهوض بقطاع التأمين؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه الإشكالية افترضنا الإجابتين الأولى والثانية:

- لم تتمكن الإصلاحات المتبناة من طرف الحكومة الجزائرية والمتعلقة بقطاع التأمين من معالجة ضعف ثقافة التأمين؛

- لا تقف إشكالية ضعف ثقافة التأمين كتحدٍ رئيسي أمام تطور قطاع التأمين الجزائري.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها توفر للباحثين والمهتمين تصور واضح عن الآليات الواجب اعتمادها في معالجة ضعف ثقافة التأمين والنهوض بقطاع التأمين الجزائري.

أهداف الدراسة:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى توضيح متطلبات نجاح إصلاح قطاع التأمين الجزائري.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال الكتب المتخصصة، المقالات والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا المنهج التحليلي لتحليل مختلف متغيرات الدراسة.

هيكل الدراسة:

لإمام بكافة جوانب البحث ارتأينا إلى تقسيمه إلى محورين، تناول المحور الأول تداخل أسباب ضعف ثقافة التأمين تحدي من أجل معالجتها، أما المحور الثاني فتناول واقع قطاع التأمين الجزائري أمام استمرار الإصلاحات وإشكالية ضعف ثقافة التأمين.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات سابقة تناولت بعض جوانب الموضوع وذكر منها:

دراسة (طارق قندوز، 2014)، بعنوان: تحليل القدرة التنافسية لقطاع التأمين الجزائري دراسة على ضوء مؤشري الكثافة والاختراق تمحورت إشكالية الدراسة في تحليل القدرة التنافسية لقطاع التأمين الجزائري وهذا بالاعتماد على المؤشرات الكلية للقطاع وقارنتها بالمؤشرات العالمية، وخلصت هذه الدراسة إلى ضعف المؤشرات المذكورة في الجزائر من الناحية الكلية والجزئية.

دراسة (كريم بيشاري، 2012)، بعنوان: التوجه التسويقي كمدخل لتطوير قطاع التأمينات في الجزائر، تمحورت إشكالية الدراسة في دراسة مدى تطبيق التوجه التسويقي في قطاع التأمين الجزائري وتوضيح كيف مساهمة هذا التوجه في تطوير القطاع، وخلصت هذه الدراسة إلى أنه في ظل غياب ثقافة التأمين لدى الفرد الجزائري يعد التسويق أداة فعالة في تطوير الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين الجزائرية وتطوير القطاع ككل.

القيمة المضافة لهذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها حاولت تحديد أبعاد الثقافة التأمينية وكيفية إسهامها في إنجاح الإصلاحات الاقتصادية في قطاع التأمين الجزائري.

1- تداخل أسباب ضعف ثقافة التأمين تحدي من أجل معالجتها

تشكل ضعف ثقافة التأمين أهم التحديات التي يواجهها قطاع التأمين الجزائري، وعليه نرغب في التطرق إلى أسباب ضعفها.

1-1- تعريف الثقافة التأمينية

تعتبر الثقافة التأمينية جزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع ككل، التي تجتمع فيها الكثير من العناصر التي تسمح ببناء أفكار ومعتقدات وسلوكيات عند الأفراد تكون لهم بمثابة المرشد خلال حياتهم اليومية، وقد يستمدون هذه العناصر من خلال أسس الدين المتبع أو عن طريق التراث، والعادات والتقاليد، وحتى التجارب السابقة، وبناء على هذا لا يمكننا تقديم تعريف للثقافة التأمينية قبل أن نطلع على مفهوم الثقافة ككل، والتي تعتبر من أكثر المصطلحات استعمالا وكذا غموضا عند كافيات فئات المجتمع، وأمام البحث عن تعريف محدد وشامل لمصطلح الثقافة توصلنا للكثير من التعاريف والمفاهيم التي تناولت هذا المصطلح من زوايا مختلفة، وعليه حاولنا أن نقدم بعضا منها كما يلي:

يرجع لفظ الثقافة في المعجم العربي إلى كلمة الثقاف وهي الأداة التي كانوا صانعو الأقواس والرماح يسوونها بها، ويقال أن الرمح أصبح مثقفا، وثقف الشيء أي أقام العوج منه وسواه، ويعني هذا الفعل اكتساب الحذق والفظنة والنشاط، غير أن الخلاف يظل قائما حول الآفاق التي غلفت ظهور هذا المفهوم حيث هناك من يردده إلى الإغريق وعنى لديهم: "الاهتمام الموجه إلى حقل نظري بعينه"، وأخرون يعودون إلى مرجعيته في اللغة اللاتينية لدى الرومان مع ارتباط معنى الثقافة Cultura عندهم بالإنسانيات التي تطلق على الأدب واللغة والنحو والمنطق والفلسفة دون العلوم، ومن هنا وردت لدى "أو ليسوا جليوس A.Gallius عبارة Literarm cultus لتعني ثقافة الأدبيات وإن كان شيشرون Cicero أول من استخدمها بصورة مجازية حين أطلق الفلسفة "ثقافة الروح" بعدها استعملت الكلمة في الأدب اللاتيني المسيحي بمعنى تهذيب الروح والتهذيب الرباني وبهذا الفهم المبكر للثقافة ارتبط تصور الجهد الداخلي الهادف إلى صياغة التفكير بأسلوب شبيه بالتحويلات التي يدخلها الإنسان على الطبيعة، وشهد عصر النهضة الأوروبية في الفترة ما بين القرن 15 وأوائل القرن 17 نقلة نوعية في مفهوم الثقافة من مجرد خصائص إبداعية يتميز بها الفرد المثقف، إلى اعتبارها صيغة مجتمعية تخص المجتمع ككل.¹

ومن خلال هذا تتبع لكلمة ثقافة نجد بأنها تعبر عن ما يلي:²

- الثقافة مفهوم عام له وجوده المتجذر في المجتمعات الإنسانية كافة؛

- الثقافة تعني بنشاط الإنسان ونتاجاته معنويها وماديها كما أن لها وجودا آنيا وتراثيا ومستقبليا؛

- الثقافة هي الكل المكون من أجزاء، وبعبارة أخرى هي مجموع لنشاطات فردية؛

- للثقافة منابع تمدها أو تستمد منها هي الدين والسياسة والاقتصاد والتاريخ؛

- الثقافة هي قيم وأعراف وتقاليد وسلوك يسود في مجتمع ما، وهذه القيم والأعراف متبدلة ومتغيرة.

1-1-1- دوافع دراسة الثقافة وآثارها على المجتمع والاقتصاد: يتناول علماء الاجتماع (الثقافة) في دراستهم لطبيعة المجتمع الانساني من جوانب عدة منها:³

- كونها عنصرا مهما من عناصر التراث الاجتماعي فألى الثقافة يعود الفضل فيما وصل إليه أفراد المجتمع من مستوى اجتماعي وحضاري؛

- كونها أبرز العوامل فيما يقع من التغير في المجتمعات الإنسانية فإذا كان التغير في المجتمع ناتجا عن تأثير عدد من العوامل المتأصلة في الحياة كالعوامل الطبيعية والبيولوجية والديمغرافية، فإن تأثير العامل الثقافي في رأي عدد من علماء الاجتماع يفوق العوامل الأخرى، باعتبارها تعبر عن ما يلي:

- ما يتلقاه الفرد عن الجماعة من المعارف والعلوم والعقائد وما إليها؛

- النماذج المختلفة التي يصب فيها الأفراد سلوكياتهم وتصرفاتهم؛

- الطرق التي يوجد بها أي مجتمع لسد حاجاته الأساسية وتنظيم علاقات الإنتاج.

وانطلاقا من هذا يمكننا تصور بأن الفرد يستمد ثقافته التأمينية من ثقافته العامة التي تعبر عن شكل وخصائص المجتمع الذي يعيش فيه، لذلك حاولنا البحث عن تعاريف محددة وشاملة حول الثقافة التأمينية نعتمد ما يلي:

تعرف الثقافة التأمينية بأنها: "الدراية الحيدة بكل ما يتعلق بمجال التأمينات فكريا وممارسة".⁴

¹ محمد حافظ دياب، الثقافة والشخصية. (بدون سنة نشر)، مطبوعات جامعية لمقرر اختياري كود(519)، كلية الآداب، جامعة بنها، ص.7.

² عبد الله حبيب التميمي و سحر كاظم حمزة الشجيري. (2014)، سيرورة النقد الثقافي عند الغرب، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية المجلد 22، العدد 01، ص.162.

³ عمر عودة الخطيب. (1989)، لمحات في الثقافة الإسلامية، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت. ص.32.

⁴ خالد براهمي. (2015)، واقع الثقافة التأمينية في الجزائر وسبل دعمها (دراسة ولاية تيسة نموذج)، مجلة الاقتصاد والتنمية: مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، البشرية جامعة البليدة، 2، العدد 11. ص.119.

كما يمكن تعريفها بأنها: " الإدراك الكامل للأخطار المحيطة بحياة الإنسان وممتلكاته والافتناع بضرورة مواجهة هذه الأخطار والفهم بأن التأمين هو أنسب وسيلة وذلك من خلال تحمل الفرد لتكلفة قليلة عاجلة بدلا من مواجهة خطر لا يعرف حدوده".⁵

كما تعبر الثقافة التأمينية عن ممارسة الأفراد للتأمين باستعماله في كل الحالات التي يتعرضون خلالها للمخاطر، فإن لم تقتزن معرفة الفرد للتأمين بالشراء لا يمكن اعتبارها ثقافة تأمينية، ويختلف مستواها من مجتمع لآخر ومن فرد لآخر ضمن نفس المجتمع، وذلك راجع للعديد من العوامل التي تتداخل فيما بينها في بعض الأحيان مشكلة بذلك ضعفا في ثقافة الأفراد التأمينية.⁶

1-2-1- أسباب ضعف ثقافة التأمين عند الفرد الجزائري

كما تطرقنا سابقا فإن الثقافة التأمينية هي إدراك الأفراد بأهمية التأمين في حياتهم اليومية، ودوره الفعال في إدارة المخاطر المختلفة التي يتعرضون لها في كل مكان وزمان، غير أنه إلى غاية اليوم لم يستطع الفرد الجزائري تقبل التأمين أو خدماته، إذ أنه لا يقصد شركات التأمين إلا تحت حالات الإكراه، الأمر الذي وقف عقبة أمام تطور القطاع بالرغم من كافة الإصلاحات التي تبنتها الحكومة الجزائرية بغية معالجة هذه الإشكالية، وعليه ارتأينا إلى التطرق إلى الأسباب المتداخلة فيما بينها والتي جعلت من الصعب تطوير ثقافة الفرد التأمينية بالشكل المطلوب والمتناسب ومكانة الاقتصاد الجزائري، وعليه نلخص هذه الأسباب فيما يلي:

1-2-1- الأسباب المتعلقة بالفرد: وسنحاول تلخيصها فيما يلي:

1-1-2-1 الجانب الديني: يحتاج الفرد في حياته اليومية إلى من يساعده على إدارة المخاطر التي يواجهها باستمرار في كل زمان ومكان، وكما نعلم جميعا بأن هذه المهمة تختص بها شركات التأمين، التي لم تستطع في غالبية الدول المسلمة أن تفرض وجودها كما استطاعت نظيرتها تحقيقه في الدول الأخرى غير المسلمة ويرجع ذلك إلى الخلاف أو عدم التناسب بين خصائص نشاط التأمين ومبادئ الشريعة الإسلامية، والتي يتحرج المسلمون من التعامل معها بسبب عدم ارتياحهم في التعاملات المحرمة، خاصة وأن هناك أحكاما صادرة في حق التأمين المنتشر في مجتمعاتنا والمتمثل في التأمين التجاري، وعليه نرغب في إلقاء الضوء بإيجاز على الدلائل التي كانت وراء تحريم التأمين وتحفظ الأفراد على التعامل مع شركات التأمين إلا تحت الإكراه من طرف الحكومة وهي كالاتي:⁷

- الدليل الأول: أن التأمين مشتمل على الغرر والجهالة المنهية عنهما والمفسدة للعقد، لأن كلا من طرفي العقد لا يدري عند إنشائه ما سيأخذ وما سيعطي، ولهذا يصنف عند القانونيين من العقود الاحتمالية.

- الدليل الثاني: أن التأمين من عقود المقامرة والميسر، حيث أن المؤمن له يدفع أقساطا معينة ولا يعرف إن كان سيصيبه حادث يستحق به تعويضا كبيرا أو لا يصبه شيء فلا يستحق شيئا والقمر والميسر محرمان.

- الدليل الثالث: أن التأمين مشتمل على الربا بنوعيه وهما ربا الفضل ورتبا النسيئة لأن ما يدفعه المستأمن نقدا قد يرد عليه بأكثر أو بأقل منه عند حدوث الخطر منه نسيئة.

- الدليل الرابع: أن التأمين فيه أكل للمال بالباطل، فالمؤمن يأخذ أقساط التأمين بغير مقابل إذا لم يحصل للمؤمن له أي ضرر.

وبناء على هذا صدرت قرارات عدد من الجامع والهيئات الشرعية كما أصدرت هيئة كبار العلماء قرار رقم (01) بتاريخ 1397/04/04هـ، وقرار الجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي رقم 05 في دورته الأولى عام 1397هـ وكذلك صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي في قراره رقم (2/9) في عام 1402هـ، وقد نصت هذه القرارات على ما يلي: " أن عقد التأمين التجاري ذا القسط الثابت الذي تتعامل به شركات التأمين التجاري عقد فيه غرر كبير مفسد للعقد ولذا فهو محرم شرعا" وعلى هذا الأساس نجد فئات معتبرة من المجتمع لا ترغب في التعامل مع شركات التأمين لكي لا تقع في حرب مع الله بسبب ما تنطوي عليه عقود التأمين من محرمات، الأمر الذي وضع جدارا بين شركات التأمين والمستهلك المسلم الذي لم يجد في خدمات هذه الأخيرة راحة نفسية أو أمانا من المخاطر، وهذا ما يمننا تفسيره بأن قطاع التأمين الجزائري لم يستطع إنتاج خدمات تأمينية تتناسب وتستوعب خصائص المستهلك الجزائري المتشبع بالثقافة الإسلامية.

⁵ كمال رزق. (2011)، التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي بالرجوع إلى حالة الجزائر. مداخلة مقدمة في إطار الندوة الدولية حول شركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سقطيف، ص: 4-5.

⁶ رم لبوزي. (2018)، فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار بين النتائج الواقعية وضعف الثقافة التأمينية في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، ص 30-41.

⁷ علي بن محمد بن محمد نور. (2012)، التأمين التكافلي من خلال الوقف (دراسة فقهية تطبيقية معاصرة)، دار التدمرية، الرياض. ص: 78-80.

1-2-1-2-1 السليبيات المتعلقة بالتأمين التجاري: من أهم سلبيات التأمين هي تلك النقاط التي لا يستوعبها الأفراد فيما يتعلق بالتأمين خاصة وأن ليس لشركة في العالم ما لشركات التأمين من شروط عامة وخاصة، ظاهرة وخفية وما تختص به هذه الشروط من الصفات التعسفية، حتى أن كل دولة تفرض رقابة خاصة على شركات التأمين لديها لتخفيف وطأة شروطها على المواطنين والشروط في التأمين متنوعة، فمنها ما يخص القسط، ومنها ما يخص مبلغ التأمين، ومنها ما يخص الخطر، ومنها العام الذي تشترك فيه جميع شركات التأمين، ومنها الخاص بشركة معينة أو بعقد معين، ومنها الظاهر الذي يعلمه أكثر الناس، ومنها الخفي الذي لا يعلمه إلا الخاصة من أصحاب الخبرة والممارسة، وإن من أبرز الشروط الخاصة بالتأمين ما يسمى بشرط الحلول، ومقتضاه أن تحل شركة التأمين محل المؤمن له في مطالبة الغير بما تسبب به من أضرار بممتلكات المؤمن له لحسابها الخاص، وأن يسقط حق المؤمن له في مطالبته، كما أنه ليس للمؤمن له حق في أخذ ما يزيد علة مقدار تعويض الضرر الذي لحق به، ومنها سقوط حق المطالبة بمبلغ التأمين في الظروف غير العادية كالحروب والزلازل والاضطرابات العامة، وشروط شركات التأمين كلها شروط إذعان على المؤمن له قبولها دون مناقشة، وهي تحمي شركات التأمين حيث تحكم القبض على المؤمن لهم في الانتظام في دفع أقساط التأمين وفي نفس الوقت الذي تضع فيه العراقيل دون حصولهم على مبلغ التأمين.⁸

1-2-2-1 الأسباب المتعلقة بشركات التأمين: يواجه قطاع التأمين الجزائري الكثير من الصعوبات التي تشكل في الكثير من الأوقات عائقا إضافيا أمام محاولة الحكومة وشركات التأمين النهوض بالقطاع من خلال تطوير ثقافة التأمين ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي:

1-2-2-1 صعوبة المنافسة: على الرغم من فتح الحكومة الجزائرية المجال أمام الخواص للاستثمار في قطاع التأمين من خلال الأمر 07/95 المعدل والمتمم بالقانون 04/06 إلا أن دخول المستثمرين للقطاع لم يكن بالسهل خاصة أمام استمرار الهيمنة شبه الكلية من طرف الشركات العمومية التي تحوز (3/4) من رقم الأعمال الوطني للصناعة التأمينية، بحيث تغيب المنافسة بين شركات التأمين والتي من شأنها إثراء السوق الجزائرية بمنتجات وخدمات وأساليب إدارية حديثة التي تساهم في تطوير نظرة الأفراد للتأمين⁹ وبالرغم من عملية الفصل بين تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص كخطوة جادة من طرف الحكومة لاستهداف الثقافة التأمينية وتحقق الفصل على أرض الواقع انطلاقا من 2011/07/01 حيث لم يعد مسموحا لشركات تأمين الأضرار التعاقد على تأمينات الأشخاص كما ظهرت شركات جديدة في السوق الجزائرية لتمارس هذا النوع من التأمينات، ومنذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2018 لم يعرف قطاع التأمين الجزائري أي وجه جديد للمنافسة إذ استمر الحال كما هو عليه مع استمرار الركود في تأمينات الأشخاص التي لم تحقق أكثر من 8,6% من الحصة السوقية أمام 89,2% بالنسبة للتأمينات الأضرار سنة 2016.¹⁰

1-2-2-2-1 تأخر التعويضات: يمكن القول بأن تأخر التعويضات أو حتى عدم دفع التعويضات من طرف شركات التأمين للمؤمنين لهم أحيانا يكون تحت ظروف معينة لا يستطيع الفرد استيعابها ما يخلق فجوة بينه وبين شركات التأمين، ويرجع ذلك للكثير من العوامل أولها ضعف ثقافة التأمين عند الفرد وهي المشكلة الرئيسية التي يعانيها القطاع، بحيث يكون الفرد مجبر على القيام بالتأمين فيلجأ لشركة التأمين للقيام بتعاقد معها ليلتقي على مستواها وهي الحالات الغالبة أين يوظف على مستوى الوكالات أفراد يتولون مهمة البيع وهي وظيفة جد حساسة، نظرا لحساسية الخدمة المقدمة وعجز الزبون على استيعاب جودتها أو خصائصها وعند محاولته لفهمها يجد بأن مقدم الخدمة غير متخصص أو عاجز عن الشرح له، فيقوم هو الآخر بالتعاقد وشراء الخدمة دون التدقيق في شروط العقد التي قد تحرمه من التعويض إن وقع في خطر وليس متفق عليه في العقد، وعند حدوث الخطر وتقدم المؤمن للحصول على التعويض يصطدم أمام واقع عدم التعويض أو تأخر التعويض لدراسة الملف هذا ما يجعل شرخا في العلاقة بين المؤمن والمؤمن له في حين أن الخطأ كان مشتركا، بسبب قلة الكفاءات وطول مدة الإجراءات، وفي حال عدم الدفع بسبب عدم أحقية المؤمن له بالتعويض يكون بسبب تسرعه في إضفاء عقد التأمين دون التدقيق في بنوده، وتصبح هذه التجربة السلبية منتقلة ومشاركة بين الأفراد في المجتمع لتكون في الأخير نظرة سلبية عندهم اتجاه شركات التأمين.

خاصة وأن الحصة السوقية الأكبر في سوق التأمين الجزائري ترجع للتأمين على السيارات، وبذلك فإن نفقات المواطنين على التأمين بالرغم من ارتفاعها من سنة إلى أخرى تبقى محصورة في التأمين على السيارات، ومعضلة هذه الأخيرة تكمن في مقدار الخسائر الفادحة التي تتكبدها شركات التأمين بشكل متراكم وللخروج من هذا المأزق، كان لزاما على الجهات الوصية المتمثلة في أجهزة الإشراف والرقابة على القطاع التوجه وبذل جهود أكبر لتطوير ثقافة التأمين عند الفرد الجزائري

⁸ سليمان بن ابراهيم بن ثنيان. (1993)، *التأمين وأحكامه*، دار العواصم المتحدة، بيروت. ص 78.

⁹ سعاد بوشلوش. (2015)، *إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين وإجراءات الرقابة فيها (دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية)*، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوقرة- بومرداس . ص 230.

¹⁰ ريم لبوزي، نفس المرجع أعلاه، ص 39.

فالسوق الجزائرية للتغطيات التأمينية بحاجة ماسة إلى تنويع وتوازن في تشكيلة منتجاتها، تجعلها بمنأى عن أي هزات تنجم عن ارتفاع التكاليف التعويضية على حساب الفوائض المالية المحققة.¹¹

1-2-2-3 البعد الشديد عن مفاهيم الجودة وغياب ثقافة الجودة: حيث تعتبر جودة المنتج أحد أهم بدائل استراتيجيات التنافس فتعرف جودة المنتج بأنها تعبر عن قدرة خدمة التأمين على الاستجابة لتوقعات العميل بصفة مستمرة.

1-2-2-4 التحديات التسويقية لدى شركات التأمين: وعلى رأسها غياب الفلسفة الفكرية التسويقية على مستوى شركات التأمين، والتي تصحبها غياب الأدوات الابتكارية في صناعة القرارات التسويقية واعتبار بحوث التسويق أمرا ترفيهيا وتكلفة غير مبررة، فلا يزال مخططى السياسات التسويقية على مستوى شركات التأمين يركزون على بعض المفاهيم مثل تحقيق الربح السريع وغيره، في حين تتجه منشآت الأعمال في العالم إلى الاهتمام بإشباع رغبات وحاجات العميل عن طريق محاكاة رغبات العميل، ووضع أولويات اهتمام العميل عند تصميم الشكل النهائي للخدمة لتصل في النهاية إلى خدمة مفصلة طبقا لرغبات وتوقعات ومطالب العملاء.¹²

1-2-2-5 الصعوبات الفنية والإدارية: هذا الجانب مرتبط بطبيعة صناعة التأمين حيث تعتمد شركة التأمين في نشاطها على جانبين مهمين، الأول يعتمد على مدى إدارة العلاقة التعاقدية المتجسدة في عقد التأمين مع العميل، وهذا الأمر يتطلب توفر مهارات فنية وقانونية للقائم بها أما الجانب الثاني فيتعلق بمجموعة من الأعمال ذات الطابع الفني الصرف، والذي يتطلب أن يتوفر لدى شركة التأمين الكثير من الخبرة في التعامل مع الخطر وتحليله احصائيا ومعرفة احتمالات وقوعه وتكلفته، وهو عمل مهني ضروري جدا لشركة التأمين يتطلب ضرورة استعانتها بخبراء فنيين تعتمد عليهم في تقدير الخطر، ثم تأتي بعد ذلك مسألة حماية الشركة نفسها من الخسارة عن طريق اتفاقيات إعادة التأمين وهو ما يتطلب أيضا خبراء فنيين، ومما لا شك فيه أن شركات التأمين الجزائرية تفتقر كثيرا لهذه الممارسات الفنية الضرورية حيث تعتمد كثيرا على الاحتمالات العشوائية غير المدروسة، وفي أحسن الأحوال فإنها تعتمد على الدراسات التي تقوم بها شركات إعادة التأمين وهو ما يكبدها خسائر كبيرة في هذا المجال.¹³

1-2-3 الأسباب المتعلقة بالاقتصاد الوطني: ونحاول تلخيص هذه الأسباب فيما يلي:

1-3-2-1 التداعيات السلبية لتخفيض قيمة العملة في الجزائر على قطاع التأمين: ترسخت فكرة تخفيض قيمة العملة الوطنية في الجزائر عندما وصلت الديون الخارجية إلى حدود مرتفعة ترتب عليها عجز الحكومة على الدفع، لذلك تم اقتراح تخفيض قيمة العملة الوطنية من قبل صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، وكان أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تخفيض العملة في الجزائر تراكم عجز الموازنة وارتفاع معدل التضخم، في حين أن هذا التخفيض لم يحقق أهم الأهداف المرجوة منه وهو تشجيع الصادرات، أما بالنسبة للواردات فوجد المصنعون المحليون أنفسهم في وضعية صعبة من خلال تدهور قيمة الدينار الجزائري، وبالتالي ارتفاع تكلفة الانتاج جراء استيراد المواد الأولية،¹⁴ لتبقى شركة التأمين في هذه الحالة مكتوفة الأيدي لخسارتها فرصة التأمين على الصادرات والتي تكون بالعملة الصعبة، بالإضافة إلى قيام المصنعون المحليون بإضافة تكلفة التأمين التي يجبرون على القيام به إلى أسعار المنتجات، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات على المستهلك الجزائري الذي يصبح مضطرا للتضحية بخدمات التأمين أمام حاجاته الضرورية.

1-3-2-2 التداعيات السلبية لارتفاع معدل التضخم على قطاع التأمين الجزائري: تعتبر مشكلة التضخم من أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها كافة الاقتصاديات مهما كانت قوية أو ضعيفة، وذلك نظرا لآثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع، وعليه تتوجه كافة جهود الدول للتعامل مع هذه الظاهرة من خلال سياستها الاقتصادية (النقدية والمالية)، والجزائر كغيرها من الدول تسعى هي الأخرى لتخفيض معدلات التضخم التي تلقي بآثارها على كافة الأعوان الاقتصاديين غير أنها تواجه بعض التحديات التي تصعب من قدرتها على الوصول لأهدافها فيما يتعلق بظاهرة التضخم وذلك راجع إلى ما يلي:

- **عدم مرونة جهاز العرض الانتاجي:** ويتمثل بعجز وجمود الجهاز الانتاجي المحلي المهترئ والعاجز على الاستجابة للاحتياجات الداخلية المتزايدة، رغم مليارات الدولارات التي ضختها الدولة لترقية وتحسين النجاعة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، كمحرك للإقلاع وتشجيع القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار الأجنبي وعقدو الشراكة المبرمة، فالجماعى الصناعية والزراعية تعاني ركودا مزمنيا فيما يتعلق بجوانب الانتاجية والمردودية خاصة التصدير خارج المحروقات الأمر الذي يقيي الجزائر

¹¹ طارق قندوز. (2014)، تحليل محفظة تأمينات السيارات بين مكسب المبيعات وتهديد التعويضات للفترة (1995-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 12، ص 145-153.

¹² عزة عبد السلام إبراهيم. (2003)، تسويق التأمين في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى العربي الثاني حول التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، جامعة الدول العربية، الدوحة- قطر. ص 90.

¹³ كريم بيشاري. (2012)، التوجه التسويقي كمدخل لتطوير قطاع التأمينات في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3. ص 203.

¹⁴ نوال أقاسم. (2005)، قطاع التأمين الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة، مجلة الراىء العربي، العدد 88، ص 81.

تحت التبعة الغذائية التي أصبحت الميزة الرئيسية للاقتصاد الجزائري، الذي بالرغم من امكانياته لا يزال يستورد المواد الغذائية من دول الاتحاد الأوروبي مما جعل فاتورة المشتريات مرتفعة في حين أن الواردات الوطنية ضعيفة، ولا تحصل الجزائر العملة الصعبة إلا عن طريق البترول، وبهذا الشكل تأثر قطاع التأمين الذي يزدهر بازدهار الاقتصاد الوطني، وبزيادة المشاريع الاستثمارية وزيادة الإقبال على خدماته، بتأمين المشاريع بما تحتويه من الآلات والأدوات وكذا الموارد البشرية، لتتكون لديه رؤوس أموال ضخمة يقوم بإعادة استثمارها في مشاريع تنموية، في حين يبقى قطاع التأمين الجزائري يتخبط بين انخفاض العملة وتداعياتها على الأفراد وكذا الاقتصاد، بالإضافة إلى ما تضيفه ظاهرة التضخم من أعباء على هذه الأخيرة.

– ارتفاع وتيرة نمو الطلب الاستهلاكي: ويتمثل بارتفاع ضغط الطلب الداخلي نتيجة دفع الأجور للموظفين في اطار الأنظمة التعويضية، بالإضافة إلى عدم تحكم الحكومة بالقطاعات الأساسية خاصة المواد الغذائية والمنتجات الفلاحية وأسعار الأدوية والخدمات الصحية الملحقمة بالموازاة مع محدودية أدوات مراقبة تدفق السيولة النقدية المتداولة في السوق،¹⁵ وأمام هذه الضغوط التي يفرضها التضخم على الاقتصاد الوطني، يتأثر قطاع التأمين باعتبارها قطاعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني وتنعكس آثاره السلبية في النقاط التالية:¹⁶

– زيادة حجم التعويضات فقد تكون ناتجة لوقوع كارثة معينة أو ارتفاع في معدل التضخم كما قد يرجع إلى حدوث خطأ في تقدير الحجم الحقيقي للمخاطر وقيمة التعويضات؛

– انخفاض حجم مبيعات الشركات وذلك بسبب إحجام الأفراد عن شراء وثائق التأمين على أساس أن استثمار ما يعادل الشق الادخاري من قيمة أقساط التأمين من خلال المؤسسات المالية الأخرى كالبنوك مثلا، من شأنه أن يزيد من قيمة الأصل المستثمر بدرجة أكبر مقارنة بالقيمة النقدية لوثيقة التأمين التي يمكن للمؤمن له الحصول عليها والتي عادة ما تحسب على اساس معدل فائدة متواضع على الشق الادخاري من قسط التأمين؛

– الانخفاض المحتمل في القيمة السوقية للاستثمار ففي فترات التضخم ترتفع معدلات الفوائد وتنخفض القيمة السوقية للأوراق المالية ذات العائد الثابت مثل الأسهم الممتازة والسندات وحتى الأسهم العادية فإن العائد المتولد عنها قد ينخفض مع موجات التضخم مما يترتب عليه انخفاض في قيمتها السوقية؛

– إلغاء الوثائق وكذا معدلات الاقتراض تزداد خلال فترات التضخم مما ينجم عنه مخاطر تصفية الوثائق ومخاطر الاقتراض.

1-2-3-3 استمرار الحكومة في الاعتماد شبه الكلي على عائدات البترول: إن من النقاط السلبية التي أصبح الاقتصاد الجزائري يتميز بها هو استمرار اعتماده شبه الكلي على عائدات البترول بالرغم من امكانياته وثرواته الأخرى، لتبقى القطاعات الاقتصادية الأخرى غير فعالة وعاجزة على تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، التي يمكننا القول عنها بأنها تسير بالجزائر نحو النمو بشكل بطيء متقطع، إذا تتوقف عند كل انخفاض لأسعار البترول في الأسواق العالمية، وبهذا تعجز الحكومة على تلبية احتياجات مواطنيها أمام التعود على الإسراف في الصرف الحكومي على العديد من الخدمات والذي أوجد نمطا استهلاكيا لدى العديد من المواطنين، والذي لا يمكن تقبله مع الظروف التي تمر بها البلاد هذه الأيام، خاصة مع انخفاض أسعار البترول والعجز المتنامي في الميزانية العامة، في ظل تكرار الفوائض المالية سنة بعد سنة، واستمرار تقاعس الحكومة في التنويع وتفعيل القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي اضطرت أمامه الحكومة الجزائرية إلى تبني سياسة التقشف نهاية سنة 2014، لتأثر هذه السياسة هي الأخرى على قطاع التأمين الجزائري الذي يسعى لتطوير ثقافة التأمين بهدف تطوير الحصص السوقية لكافة فروعها، مصطدما كل مرة أمام ظرف أصعب من سابقه، خاصة وأن سياسة التقشف تقوم على بعض الإجراءات التي لا تشكل بيئة مناسبة تنشط فيها شركات التأمين والمتمثلة في:

– رفع تكاليف تأدية الخدمات العامة وتخفيض العمالة في الجهاز الحكومي قدر المستطاع؛

– تشديد الرقابة على النفقات العمومية والقضاء على كل أوجه الاسراف والتبذير؛

– زيادة الضرائب وتخفيض الاعانات الاجتماعية.

الأمر الذي يجعل من الاستحالة على الفرد الجزائري التفكير في التأمين أمام انخفاض قدرته الشرائية الناتجة عن انخفاض قيمة العملة، وكذا ارتفاع معدلات التضخم، بالإضافة إلى الضغوط التي تخلقها مرحلة التقشف، لتجد شركات التأمين نفسها تعمل من أجل الدفاع على فرص بقائها غير مركزة على تطوير ثقافة التأمين، التي تصبح من غير المعقول استهدافها عند فرد يعاني الولايات جراء اقتصاد متعب، وهذا ما التمسناه على أرض الواقع من خلال التدقيق في نتائج قطاع التأمين الجزائري نجد بأن تأمينات الأضرار والتي حققت 62,2 مليار دج لم يتجاوز تطورها 2,5% مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2015، وتحليل فرع تأمينات الأضرار وتأثره بالوضع الاقتصادي الناتج عن متطلبات مرحلة التقشف، نجد بأن تأمينات السيارات والتي تبلغ حصتها السوقية 56% من هيكل سوق تأمينات الأضرار،

¹⁵ طارق قندوز و إبراهيم بلحيمر. (2015)، أداء سوق التأمين الجزائري بين مطرقة التضخم وسندان البطالة خلال الفترة (1995-2009) تحليل الأثر من منظور

مؤشري الكثافة والاختراق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 75، ص 94.

¹⁶ قمبري حجلة. (2014)، موقع التأمين من الأزمة المالية العالمية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، ص 04.

تأثرت بالوضع الجديد أين سجلت انخفاض ب1,8% سنة 2016، بمبلغ 34,8 مليار دينار جزائري،¹⁷ ويستمر تأثر هذا الفرع بعد تأزم الوضع في سوق السيارات بسبب توقيف الدولة عن استيراد السيارات والارتفاع غير المعقول للسيارات المستعملة في السوق، مما أدى بتوقف البيع والشراء وعجز الشركات المحلية لتزويد السيارات في استيعاب الطلب المحلي، وكذا تقدم السيارات بأسعار أعلى من السيارات المستوردة من الخارج، مما أدى بتأزم الوضع لحد تسميته بأزمة السيارات في الجزائر، الأمر الذي انعكس على شركات تأمين الأضرار التي توجهت في هذا السياق إلى رفع تسعيرة المتعلقة بتأمين المسؤولية المدنية بزيادة قدرها 5% انطلاقاً من 2017/01/01 حتى الوصول تدريجياً إلى 20% من النصف الثاني لسنة 2018، بمعنى زيادة معدل 5% لكل سداسي من كل سنة، لتغطية الأخطار الناتجة عن هذا الفرع في ظل تناقص حضيرة السيارات بسبب الأزمة الحالية.¹⁸ لتمتد آثار هذه المرحلة إلى فرع تأمينات الأشخاص الذي أصبح يعاني إلى جانب ضعف ثقافة التأمين، من متطلبات مرحلة التقشف، وبالتالي التقليل أكثر من فرص تطور حصصها السوقية فعلى الرغم من أن هذا الفرع حقق ما يقدر ب6.4 مليار دج سنة 2016، بعد أن حقق 6,1 مليار دينار سنة 2015، ومع ذلك فإن من خلال تشخيص هذا الفرع نجد بأن تأمينات الحياة والتأمينات المساعدة عانت من الصدمة حيث عرفت تراجع بنسبة 7,7% و0,8% على التوالي، في حين عرفت التأمينات الجماعية تطور قدر ب 2,5 مليار دج أي ما يقابل 21,3% أما تأمينات الأمراض والحوادث عرفت هي الأخرى ارتفاعاً مقدراً ب 23,9% و5,7% على التوالي.¹⁹

2- واقع قطاع التأمين الجزائري أمام استمرار الإصلاحات وإشكالية ضعف ثقافة التأمين:

انطلاقاً مما تطرقنا إليه سابقاً فنجد بأن إشكالية ضعف ثقافة التأمين هي نتاج عن تلاقي مجموعة من الظروف والعوامل المتعلقة بالفرد وشركات التأمين وكذا الوضع الاقتصادي، ليجد الفرد نفسه أمام مشكلته الاقتصادية ومن ثم أمام مشكلة الاختيار بسبب قلة موارده وعجزه على تلبية احتياجاته، وفي هذا الموقف لا يسع الفرد إلا أن يرضى بخدمات التأمين من أجل الحصول على حاجاته الضرورية وفي حالات قدرته على التعامل مع شركات التأمين يجد تخرجاً بسبب الجانب الديني أو بسبب بعض سلبات التأمين وبناء على هذا الوصف حاولت الجزائر جاهدة عبر كل المراحل من أجل معالجة هذه الإشكالية كجزء من تطلعاتها المتعلقة بالقطاع الذي ترغب في النهوض به وإقحامه في عملية تحريك عجلة الاقتصاد الوطني الذي لا يزال ينتظر تنوعاً اقتصادياً ليتحرر من قيود أسعار البترول في الأسواق الدولية.

2-1 إضاءات على إصلاحات قطاع التأمين الجزائري

سنحاول من خلال هذا الجزء التطرق إلى إصلاحات قطاع التأمين الجزائري وأهم الأهداف التي جاءت من أجلها.

2-1-1 مرحلة الاحتلال (قبل سنة 1962): في هذه المرحلة تم تطبيق التشريع الفرنسي المتعلق بالتأمين خاصة قانون 1930/07/13 المنظم لعقود التأمينات حيث كان القطاع مستغلاً في هذه المرحلة لصالح المستعمر من طرف شركات أجنبية أغلبيتها فرنسية إذ بلغ عددها آنذاك 270 شركة تأمين وأهم ما ميز المرحلة إقبال المشرع الفرنسي لفرع التأمين البري واعتماده على التأمين البحري.²⁰

2-1-2 مرحلة ما قبل احتكار الدولة (خلال الفترة 1962-1966): واجهت الجزائر بعد استقلالها عدة تحديات في مجال التأمين منها كون نظام التأمين المعمول به نظام فرنسي، إلى جانب عدم مراقبة عمليات التأمين التي تقوم بها الشركات الأجنبية مما أدى إلى خروج مبالغ كبيرة عن طريق شركات التأمين إلى خارج حدود الوطن (أي تهريب الأموال العمومية بالعملة الصعبة عن طريق عملية إعادة التأمين) بالإضافة إلى النقص الكبير في اليد العاملة المؤهلة في ميدان التأمين وبغية مواجهة هذه التحديات عملت السلطات الجزائرية على سن النصوص التشريعية لتنظيم عمليات التأمين في الجزائر بحيث قام المشرع الجزائري بإصدار القانون رقم (197/63) والقانون (201/63) والذي يفرض على المؤسسات الأجنبية التزامات وضمائم، بالإضافة إلى إجبارها على طلب الاعتماد من وزارة المالية مع وضع كفالة تقدر بنسبة معينة من مداخيلها المالية المحصلة خلال خمس سنوات الأخيرة من نشاطها، كما يقضي القانون رقم (197/63) بفرض رقابة الدولة الجزائرية على المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر، وإخضاعها إلى إعادة التأمين بالجزائر لدى الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR ونتيجة لهذه التدابير التي خولت للدولة الجزائرية الرقابة الكاملة على نشاط التأمين أعلنت حوالي 270 مؤسسة عن توقف نشاطها في الجزائر.²¹

2-1-3 مرحلة احتكار الدولة لقطاع التأمين الجزائري (خلال الفترة 1966-1973): خلال هذه الفترة تم تأمين قطاع التأمين من أجل تنظيم نشاطه واستغلاله حيث قامت الدولة بإصدار الأمر رقم (127/66) المؤرخ في 27 ماي 1966 الذي وضع حدا لاستغلال التأمين في الجزائر من طرف الشركات

¹⁷ Saïd Mansouri.(2017) , *L'impact de la chute des prix des hydrocarbures*, Revue de L'Assurance, N 16, PP:6-8.

¹⁸ Saïd Mansouri.(2017), *Réduction des importations et augmentation de prix de la RC'' Assureurs et assuré sont impacté''*, Revue de L'Assurance, N 16, PP:9-10.

¹⁹ Saïd Mansouri, *L'impact de la chute des prix des hydrocarbures*, op cite, P7.

²⁰ كريم بيشاري، مرجع سبق ذكره، ص162.

²¹ سعاد بوشلوش، مرجع سبق ذكره، ص: 212-213.

الأجنبية، وفي هذا الاطار أشارت المادة الأولى منه على أنه من ذلك التاريخ يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة، وقد تميزت هذه المرحلة بالنص على إنشاء أو تطوير الشركات الموجودة، بحيث تنفرد بأعمال التأمين وإعادة التأمين بالجزائر، فتم تأميم الشركة الجزائرية للتأمين SAA بموجب الأمر رقم (129/66) بتاريخ 27 ماي 1966 وتم توسيع نشاط الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين CAAR ليشمل جميع عمليات التأمين وذلك بموجب القرار الصادر في 26 فيفري 1969، كما تميزت هذه الفترة ببقاء الشركات التعاونية MAATEC و CRMA وهو الإجراء الذي سمح بتوفير جو من المنافسة بين شركات التأمين الوطنية وسمح لها باللجوء إلى وكلاء عامين خواص من أجل توزيع منتجاتها.²²

1-2-4- مرحلة التخصص (خلال الفترة 1973-1989): تضاعف احتكار الدولة لعمليات التأمين في هذه الفترة وذلك عن طريق تخصيص الشركات الوطنية فقد قررت السلطات العمومية تخصيص شركة CAAR لتأمين الأخطار الكبيرة مثل الأخطار الصناعية وأخطار النقل واستبعادها من عمليات إعادة التأمين، لصالح الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR التي نشأت بتاريخ 1973/10/01 وأوكل إليها إعادة تأمين الأخطار لدى شركات أجنبية قادرة على ضمانها في حين تخصصت شركة SAA في تأمين الأخطار الصغيرة مثل أخطار السيارات، كما عززت الدولة من احتكارها لقطاع التأمينات في هذه الفترة بجعل الشركتين التعاونيتين MATEEC و CCRMA أصبحت تسمى CNMA تعلمان لحساب شركتي SAA و CAAR مع احتفاظ كل منها ببنيتها الخاصة ومارستها لأعمالها السابقة.

بعدها أصدر المشرع الجزائري عدة قوانين تنظم عمليات التأمين حتى صدور أول قانون جزائري متكامل في قطاع التأمين سنة 1980 حيث يبين مختلف أسس عقود التأمين وكذا التزامات وحقوق أطراف العقد ومدة انقضائه، كما زادت عملية التخصيص غي عام 1985 بعدما أنشئت الشركة الجزائرية لتأمينات النقل CAAT في 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم 82/85 بعد إعادة هيكلة CAAR حيث أصبحت CAAT تحتكر تأمينات أخطار النقل بينما تحتكر CAAR تأمين الأخطار الصناعية.²³

1-2-5- مرحلة إلغاء التخصص (خلال الفترة 1989-1995): هي مرحلة تمهيدية تمثل حلقة ربط " همزة وصل" تعود مسباتها إلى تأثير الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي استهدفت المؤسسات الاقتصادية العمومية، والتي كانت ترنو إلى استقلاليتها حسب القانون رقم 01/88 المؤرخ في 01/01/1988 والذي غير مجريات الأحداث وسير الأمور وفتح باب المنافسة فيما بينها كدافع للرفع من مردوديتها في اطار انتهاج السلطات الوصية في البلاد استراتيجية التماشي مع مستجدات الظروف التي شهدتها المحيط الداخلي، ومسيرة التحولات الطارئة في خريطة البيئة الدولية، والشيء نفسه ينطبق على شركات التأمين حيث قررت الحكومة عام 1990 إلغاء مبدأ التخصص والسماح لها بتنوع مخفضة المنتجات التأمينية، واستغلال جميع عقود التأمين المتاحة من أجل تفعيل المنافسة بينها (باستثناء إعادة التأمين المحصور في شركة CCR وذلك بعد سنوات عجاف من التطور البطيء بسبب الحماية والاحتكار، وبتالي الاستفادة من مزايا ومنافع المزاومة التنافسية لتنمية صناعة التأمين الجزائري).²⁴

1-2-6- مرحلة إنهاء احتكار الدولة (خلال الفترة 1995- إلى يومنا هذا): يطلق على هذه الحقبة مرحلة تحرير السوق التأمينية فقد عرف قطاع التأمين الجزائري نظاما واتجاها جديدا بصدور الأمر 07/95 المؤرخ في 1995/01/25 والمتعلق بالتأمينات، الذي تمخض عن عملية إصلاح حقيقية وديناميكية بإقحام الشركات العمومية في ديناميكية الاقتصاد الحر ومساعدتها على التحرر من القيود والضغوط الإدارية التي عاشتها في السابق، وهكذا ألغى هذا الأمر في المادة 278 منه جميع الأحكام المخالفة له لاسيما القانون 201/63 والمتضمن إنشاء احتكار الدولة للقطاع، كما ألغى القانون رقم 07/80 المتعلق بالتأمينات، وفتح المجال لميلاد ظاهرة جديدة تتجلى في المنافسة التأمينية الحرة والحادة بين تعاملي القطاع العمومي والاستثمار الخاص، كرافد استراتيجي لتنشيط الاستثمار في سوق التأمين الجزائري قوامها رفع شعار إرضاء الزبائن في ضوء مؤشري الكفاءة والفعالية.²⁵

شجعت هذه الإصلاحات طلبات الاعتماد لدى وزارة المالية لمزاولة النشاط التأميني كما أن عملية الوساطة أصبحت ذات مردودية مما شجع على زيادة عدد وكلاء التأمين إذ بلغ عددهم 297 وكيل عام سنة 2002، وبعد عشر سنوات من دخول الأمر 07/95 حيز التطبيق ظهرت بعض الجوانب التي تم إغفالها، خاصة فيما يتعلق بالتأكد من مصادر أموال شركات التأمين إضافة إلى عملية الوساطة، ولهذا تم تعديله من خلال القانون الجديد للتأمين رقم 04/06 المؤرخ في 2006/02/20 والذي جاء لتحقيق هدفين أساسيين يتمثل الأول في إصلاح قطاع التأمين بالشكل الذي يفعل دوره في التنمية الاقتصادية، من خلال تعبئة

²² رم لبوزي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

²³ سعاد بوشلوش، مرجع سبق ذكره، ص 214.

²⁴ طارق قندوز. (2014)، تحليل القدرة التنافسية لقطاع التأمين الجزائري (دراسة على ضوء مؤشري الكفاءة والاختراق)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر. ص 107.

²⁵ طارق قندوز، نفس المرجع أعلاه، ص 107-108.

نجاح إصلاحات قطاع التأمين الجزائري رهينة معالجة إشكالية ضعف ثقافة التأمين (ص: 1 - 15)

الإدخار لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والهدف الثاني يتمثل في توفير البيئة المناسبة لشركات التأمين المتواجدة في السوق للوقوف أمام المنافسة المرتقبة وهذا خاصة بعد الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب للجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة.²⁶

2-2- حقيقة تأثير إشكالية ضعف ثقافة التأمين عند الفرد الجزائري على نتائج القطاع:

سنحاول من خلال هذا الجزء إلقاء الضوء على نتائج قطاع التأمين بعد أن عرف خلال مختلف مراحل اهتماما وتركيزا من طرف الحكومة الجزائرية للنهوض به.

2-2-1- آثار إصلاحات قطاع التأمين الجزائري على إنتاجه: عرف قطاع التأمين الجزائري عبر مختلف مراحل العديد من الإصلاحات التي بالرغم من اختلافها في المضمون إلى أنها تشترك في الهدف وهو تطوير القطاع من خلال زيادة إنتاجه، وعلى هذا الأساس تطرقنا إلى مجموعة من الإحصائيات الصادرة عن المجلس الوطني للتأمينات للعديد من السنوات التي اخترنا أن تكون انطلاقا من سنة 2006 وذلك باعتبارها سنة صدور قانون 04/06 المعدل والمتمم للأمر 07/95 والذي جاء من أجل تناول ما تم إغفاله خلال الأمر وخاصة تصحيح وضعية المنافسة والتشجيع على الاستثمار في القطاع، بالإضافة إلى ما تلت هذا القانون من قوانين إصلاحية أخرى أعطت لها الوقت الكافي لإعطاء الثمار أو حتى النتائج المناسبة، وبناء على الإحصائيات نلاحظ بأن قطاع التأمين الجزائري استمر طيلة هذه الفترة على نفس المنوال، لنجد بأن أهم خصائصه أن إنتاجه يتركز أساسا على تأمين الأضرار وبالأخص تأمينات السيارات، وبالرغم من أهمية هذا الفرع بالنسبة للقطاع إلا أنه يشكل تهديدا وهاجس بالنسبة لكافة شركات التأمين بسبب زيادة عدد الحوادث، مما يهدد التوازن المالي لشركات التأمين، في حين تبقى باقي الفروع تحقق فروقات بسيطة من سنة إلى أخرى، ولتوضيح وضعية إنتاج القطاع أكثر ومدى تأثيرها بالإصلاحات نعتمد الجدول التالي.

الجدول رقم 1: تطور إنتاج التأمينات حسب الفروع (2007-2010)

الوحدة: مليار دينار جزائري

2009		2008		2007		2006		السنوات
الحصة %	الإنتاج	الفروع						
41,5	7877284	41,4	6675288	49,8	5677542	46,5	4835941	السيارات
35,8	6796955	34	5478544	30,9	3519721	30,1	2965425	ت/صناعية
14,7	2785512	13,2	2134285	9,8	1122199	10,7	1096201	ت/النقل
1,9	354459	2,2	358395	1,6	180867	3,08	227823	ت/فلاحية
0,5	97859	%1	167747	1,7	197387	0,75	88700	ت/القروض
5,7	1081105	8,2	1314968	6,2	701268	5,80	614174	ت/الأشخاص
100 %	18993173	100 %	16129228	100 %	11398943	100 %	9828265	المجموع
2013		2012		2011		2010		السنوات
55,4	12925819	56,2	12415477	52,0	9755772	48,8	8474150	السيارات
31,5	7339949	30,2	6668112	31,2	5853371	33,1	5753433	ت/صناعية
8,6	2014193	9,3	2058022	13,2	2472330	15	2600173	ت/النقل
3,6	837036	3,3	724454	3,2	592263	2,4	423731	ت/فلاحية
0,9	217859	1,0	214104	0,6	103892	0,6	106602	ت/القروض
9,5	2461451	-	2337195	8,1	1230058	-	2033057	ت/الأشخاص
100 %	25796307	100 %	24417364	100 %	20007686	100 %	19391146	المجموع
2017		2016		2015		2014		السنوات

²⁶ كريم بيشاري، مرجع سبق ذكره، ص 164.

نجاح إصلاحات قطاع التأمين الجزائري رهينة معالجة اشكالية ضعف ثقافة التأمين (ص: 1 - 15)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن فرع تأمينات الأشخاص لا يزال ضعيفا بالرغم من عملية الفضل التي شهدتها فعليا سنة 2011 لتبقى تأمينات الأضرار تستولي على حصة الأسد من سوق التأمين الجزائري وبنفس الطريقة تبقى الشركات العمومية كذلك متحكمة أو الأكثر انتاجا مقارنة بالشركات الخاصة والمختلطة ويعود ذلك للعديد من الأسباب التي يمكننا اعتبارها أحد أشكال المنافسة غير العادلة كالمميزات التي تحصل عليها الشركات العمومية مع قطاعات هامة مما يجعلها تستولي على زبائن أكثر كما تمكنها من التحكم في السوق، وما يجدر الإشارة إليه هو السلبية التي يخلقها هذا النوع من المنافسة التي تحد من الإبداع والابتكار الذي تمارسه الشركات مما يسمح باستهداف ثقافة الأفراد التأمينية وتوجهها بما يطور السوق الجزائرية للتأمين.

الجدول رقم 3: انتاج شركات التأمين في الجزائر لتأمينات الأضرار مقارنة بين سنة (2006 و 2017)

الوحدة: مليار دينار جزائري

تأمينات الأضرار	الشركات العمومية	الشركات الخاصة	الشركات المختلطة	السوق الكلي	الحصة السوقية
2006					
ت/السيارات	16541357	4543819	-	21085176	45,30%
ت/الصناعية	9514730	8128902	-	17643632	37,91%
ت/الفلاحيية	517103	87141	-	604244	1,30%
ت/النقل	2826905	1398574	-	4225479	9,08%
ت/القروض	228236	29138	-	257374	0,55%
2017					
ت/السيارات	43313994214	20364184622	1663392609	65341571444	53,7%
ت/الصناعية	37634563696	7005451215	104927297	45689282208	37,6%
ت/الفلاحيية	2451325111	178678513	0	2630003623	2,2%
ت/النقل	4799393660	833271090	219809691	5852474441	4,8%
ت/القروض	2062807469	48897325	0	2111704794	1,7%

المصدر: التقرير السنوي لسوق التأمين الجزائري، المجلس الوطني للتأمينات، (2006- ص 05)، (2017- ص 06).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تحكم الشركات العمومية في سوق التأمين الجزائري فيما يتعلق بتأمينات الأضرار، وذلك على الرغم من الإصلاحات التي تبنتها الحكومة الجزائرية والتي من شأنها تطوير المنافسة من خلال فتح المجال أمام الخواص للاستثمار في القطاع خاصة بعد القانون 04/06 الذي جاء ليتدارك النقاط التي أغفلها الأمر 07/95 بما فيها التركيز على المنافسة مع الحفاظ على السوق الجزائرية للتأمين، من خلال تطوير الإجراءات الرقابية ووضع أجهزة القادرة على أداء هذه المهام، ومن خلال الجدول نلاحظ بأن الشركات العمومية متحكمة في السوق الجزائرية وفي مختلف الفروع، لتبقى الشركات الخاصة والمختلطة تعمل في ظل منافسة شديدة مع الشركات العمومية عاجزة على إعطاء الإضافة للسوق أو حتى استهداف ثقافة الأفراد التأمينية.

2-2-3- آثار ضعف ثقافة التأمين على تموقع قطاع التأمين الجزائري: لا يمكننا أبدا تجاهل بأن السبب الرئيسي وراء استمرار قطاع التأمين الجزائري على نفس المستوى الضعيف وغير المتناسب مع امكانياته، هو ضعف ثقافة التأمين عند الفرد الجزائري، وعلى أساس ذلك لم تستطع الإصلاحات المختلفة تحقيق التغيير باستمرار هذه الاشكالية، لذا سنتطرق فيما يلي إلى تموقع الجزائر فيما يتعلق بقطاعها التأميني ومدى تأثر ترتيبها بإشكالية ضعف ثقافة التأمين.

الجدول 4: تطور حجم أقساط التأمين في السوق العالمي خلال (2012-2015)

البيان	2012	الرتبة العالمية	2013	الرتبة العالمية	2014	الرتبة العالمية	2015	الرتبة العالمية
و.م.أ	27,55	1	27,1	1	26,8	1	28,9	1
اليابان	14,18	2	11,4	2	10,04	2	9,88	2
بريطانيا	6,75	3	7,1	3	7,35	3	7,03	4

نجاح إصلاحات قطاع التأمين الجزائري رهينة معالجة اشكالية ضعف ثقافة التأمين (ص: 1 - 15)

الصين	5,32	4	5,99	4	6,87	4	8,49	3
فرنسا	5,26	5	5,49	5	5,66	5	5,06	5
جنوب افريقيا	1,19	17	1,17	18	1,03	18	1,01	18
الإمارات	0,16	44	0,17	44	0,19	42	0,22	39
السعودية	0,12	46	0,14	45	0,17	43	0,22	40
المغرب	0,06	53	0,07	53	0,07	52	0,07	51
مصر	0,04	59	0,04	59	0,04	60	0,05	60
الجزائر	0,03	67	0,03	67	0,03	64	0,03	69
تونس	0,02	77	0,02	78	0,02	80	0,02	80
إجمالي الأقساط	4612614	-	4640941	-	4778248	-	45533785	-

المصدر: كريم بيشاري و ريم لبوزي. (2017)، قطاع التأمين الجزائري بين ضعف الثقافة التأمينية ومتطلبات مرحلة التقشف خلال الفترة (1995-2016)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2. العدد 16، ص: 90-105.

يوضح الجدول أعلاه بشكل دقيق وضعية سوق التأمين الجزائري الذي يتراجع في ترتيبه الاقليمي والعالمي والذي تراجع من المرتبة 67 عالميا سنة 2012 إلى المرتبة 69 سنة 2015 متأثرا كل مرة بالكثير من الظروف، كمرحلة التقشف التي زادت ثقل خطواته نحو تطوير أدائه، الذي يبقى رهينة تطوير ثقافة التأمين عند الفرد الجزائري، خاصة وأن الحكومة الجزائرية وضعت اللبنة الأساسية التي يقوم عليها القطاع وهي الإصلاحات، في حين يتوجب تطوير شكل المنافسة وتشديد الرقابة لفك قيود القطاع وجعله أكثر إنتاجا، فمن الضروري التحرر من القيود التي تجعل من الجزائر تتخلف في الترتيب العالمي والاقليمي فيما يتعلق بقطاعها التأميني، الذي تعول عليه فيما يتعلق بتطوراتها المتعلقة بالتنوع الاقتصادي والبحث عن الدعم للنهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، والتحرر من الاقتصاد الريعي الذي جعل من الاقتصاد الجزائري مربوط بأسعار البترول في الأسواق الدولية.

خاتمة:

يشكل قطاع التأمين الجزائري فرصة هامة بالنسبة للاقتصاد الوطني من خلال دوره الفعال في حماية الاستثمارات وضمان السير الحسن للخطط الاقتصادية الموضوعية من طرف الحكومة الجزائرية، غير أن قطاع التأمين الجزائري عاجز على تطوير مساهمته التي لا تزال متواضعة متأثرة بالإشكالية الأساسية التي يعانيها القطاع، وهي ضعف ثقافة التأمين عند الفرد الجزائري، وبناء عليها لم تتوصل كافة الإصلاحات التي تبنتها الحكومة لتحقيق التغيير، وتطوير نتائجه بل على العكس استمر قطاع التأمين الجزائري يسير ضمن نفس الوتيرة وبخطى متناقلة جعلته متأخر في ترتيبه الاقليمي وكذا العربي والعالمي، على الرغم من امكانياته الهامة وفرصه التي لا تزال قائمة ورهينة معالجة ضعف ثقافة التأمين، وبناء على هذا يمكننا تلخيص وضعية قطاع التأمين الجزائري في النقاط التالية:

- لا يستجيب قطاع التأمين الجزائري لكافة الإصلاحات بسبب عدم ملامستها للإشكالات الحقيقية التي يعانيها وهو قلة إقبال الفرد الجزائري على التأمين؛
 - يشكل ضعف ثقافة التأمين عند الفرد الجزائري هاجسا أمام شركات التأمين التي لا تزال عاجزة على معالجتها متأثرة ببعض العوائق، على رأسها شكل المنافسة التي لم تتغير بتغيير القوانين المنظمة للقطاع، بحيث شكل الأمر 07/95 نقلة نوعية فيما يتعلق بالإصلاحات نظرا لتعلقه بفتح المجال أمام الخواص للاستثمار في القطاع، وبالرغم من دخول بعض الشركات إلى السوق إلا أنه أهم مايز القطاع في هذه المرحلة هو استمرار نفس النتائج باستمرار سيطرة الشركات العمومية على السوق، وهو ما تم تداركه في القانون 04/06 المعدل والمتمم للقانون السابق، وأهم ما نتج عن هذا الأخير هو زيادة عدد الشركات الناشطة في السوق دون تغيير في شكل المنافسة؛

- يجد الفرد الجزائري صعوبة في التوجه نحو شركات التأمين ووضع ثقته فيها من أجل إدارة المخاطر اليومية التي يواجهها، ومن أهم الأسباب الكامنة وراء ذلك ضعف ثقافته التأمينية والتي وصلت إلى هذا الحد من الضعف بسبب تداخل الكثير من الأسباب والظروف، منها ما هو ذاتي متعلق بالفرد، ومنها معيشية اقتصادية تجعل منه دائما في وضع الاختيار والتضحية لتكون خدمات التأمين أحر ما يفكر فيه أمام سعيه نحو تحقيق حاجاته الأساسية، بالإضافة إلى ما تفرضه المنافسة في القطاع والتي تبقى الفرد يتعامل مع شركات التأمين تحت حالات الإكراه أو بسبب اتفاقيات مبرمة بين شركات التأمين العمومية مع القطاعات المختلفة، دون أن يجد الفرد الجزائري تنافسا بين الشركات بما يتيح له عروضاً وخدمات تقنعه ولو بعد حين بخدمات التأمين، والتي لا يمكن أن يتخلى عنها بعد تعوده عليها؛

- لا يمكن وضع استمرار اشكالية ضعف ثقافة التأمين على عاتق شركات التأمين فقط، بل هي مستمرة باستمرار نفس الظروف ونفس العقلية في التسيير، إذا لا يمكن للفرد التفكير في التأمين وهو في مأزق اقتصادي عاجز على تلبية احتياجاته الأساسية، وعليه يمكننا القول بأن العلاقة التكاملية بين الوضع الاقتصادي وقطاع

التأمين تفرض التفكير الجدي في تحقيق التنوع الاقتصادي والسماح لشركات التأمين أن تتحرر من شكل المنافسة الحالية، والتوجه نحو الابداع في مجال التأمين بما يسمح لها تطوير أداؤها، وبالتالي القدرة على جمع رؤوس أموال أكبر ترضخ في الاقتصاد الوطني تسمح بتمويل المشاريع التنموية، وبالتالي فتح مناصب شغل وهذا ما يتيح للفرد التفكير في التأمين، بعد أن يكون في اقتصاد للشركات التأمين فيه دور فعال ومحمل ثقة بالنسبة لكافة الأعوان الاقتصاديين؛

- يبقى قطاع التأمين الجزائري قطاعا هاما وتبقى فرصه قائمة إذا ما تحرر الاقتصاد الوطني من اعتماده شبه الكلي على ريع البترول الذي ساهم بشكل من الأشكال في التضييق على القطاع، خاصة بعد الإصلاحات الهامة التي عملت من خلالها الحكومة على تطوير نتائجه لتتصادم في الأخير مع ضغوط مرحلة التقشف والوضع الخائق الاقتصادي، مما خلق بيئة غير مناسبة للتطور بالنسبة لشركات التأمين التي تصبح في وضع مماثل تعمل من أجل البقاء أكثر من عملها على التطور أو معالجة ضعف ثقافة التأمين، وهذا ما أثر على القطاع الذي تراجع أكثر في ترتيبه الدولي لتسبنا دول أقل منا في الامكانيات، وبناء على هذا يمكننا القول بأن اشكالية ضعف ثقافة التأمين هي اشكالية اصلاحات لم تلمس الجرح وظروف هبت رياحها عكس تطلعات الحكومة حول القطاع.

الهوامش والإحالات:

أولا: باللغة العربية

أ/الكتب

- محمد حافظ دياب، *الثقافة والشخصية*، مطبوعات جامعية لمقرر اختياري كود(019)، كلية الآداب، جامعة بنها.
 - عمر عودة الخطيب.(1989)، *لمحات في الثقافة الإسلامية*، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت.
 - علي بن محمد بن محمد نور.(2012)، *التأمين التكافلي من خلال الوقف (دراسة فقهية تطبيقية معاصرة)*، دار التدمرية، الرياض.
 - سليمان بن ابراهيم بن ثنيان.(1993)، *التأمين وأحكامه*، دار العواصم المتحدة، بيروت.
- ب/المذكرات والرسائل الجامعية
- سعاد بوشلوش.(2015)، *إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين وإجراءات الرقابة فيها (دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية)*، أطروحة دكتوراه، جامعة احمد بوقرة- بومرداس .
 - كريم بيشاري.(2012)، *التوجه التسويقي كمدخل لتطوير قطاع التأمينات في الجزائر*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3.
 - قميري حجيلة.(2014)، *موقع التأمين من الأزمة المالية العالمية حالة الجزائر*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
 - طارق قندوز.(2014)، *تحليل القدرة التنافسية لقطاع التأمين الجزائري (دراسة على ضوء مؤشري الكثافة والاختراق)*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

ج/المجلات العلمية

- عبد الله حبيب التميمي و سحر كاظم حمزة الشجيري.(2014)، *سيورة النقد الثقافي عند الغرب*، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية المجلد 22، العدد 1.
- خالد براهمي.(2015)، *واقع الثقافة التأمينية في الجزائر وسبل دعمها (دراسة ولاية تبسة نموذجاً)*، مجلة الاقتصاد والتنمية: محبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، البشرية جامعة البلدة 2، العدد 11.
- رم لبوزي.(2018)، *فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار بين النتائج الواقعية وضعف الثقافة التأمينية في الجزائر*، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13.
- طارق قندوز.(2014)، *تحليل محافظة تأمينات السيارات بين مكسب المبيعات وتهديد التعويضات للفترة (1995-2012)*، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد12.
- نوال نوال أقاسم.(2005)، *قطاع التأمين الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة*، مجلة الرائد العربي، العدد 88.
- طارق قندوز و إبراهيم بلحيمر.(2015)، *أداء سوق التأمين الجزائري بين مطرقة التضخم وسندان البطالة خلال الفترة (1995-2009) تحليل الأثر من منظور مؤشري الكثافة والاختراق*، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 75.
- كمال زريق.(2011)، *التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي بالرجوع إلى حالة الجزائر* مداخلة مقدمة في اطار الندوة الدولية حول شركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطينف.
- عزة عبد السلام إبراهيم.(2003)، *تسويق التأمين في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية*، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى العربي الثاني حول التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، جامعة الدول العربية، الدوحة- قطر.

ح/التقارير السنوية

- التقرير السنوي، المجلس الوطني للتأمينات، الجزائر، 2006.

- التقرير السنوي، المجلس الوطني للتأمينات، الجزائر، 2007.
- التقرير السنوي، المجلس الوطني للتأمينات، الجزائر، 2008.
- التقرير السنوي، المجلس الوطني للتأمينات، الجزائر، 2009.
- التقرير السنوي، المجلس الوطني للتأمينات، الجزائر، 2010.
- التقرير السنوي، المجلس الوطني للتأمينات، الجزائر، 2011.
- التقرير السنوي، المجلس الوطني للتأمينات، الجزائر، 2012.
- التقرير السنوي، المجلس الوطني للتأمينات، الجزائر، 2013.
- التقرير السنوي، المجلس الوطني للتأمينات، الجزائر، 2014.
- التقرير السنوي، المجلس الوطني للتأمينات، الجزائر، 2015.
- التقرير السنوي، المجلس الوطني للتأمينات، الجزائر، 2016.
- التقرير السنوي، المجلس الوطني للتأمينات، الجزائر، 2017.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- Saïd Mansouri.(2017) , *L'impact de la chute des prix des hydrocarbures*, Revue de L'Assurance, N 16.
- Saïd Mansouri.(2017), *Réduction des importations et augmentation de prix de la RC" Assureurs et assuré sont impacté"*, Revue de L'Assurance, N 16.